

أثر التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية في التغلب على مشكلات التقارير المالية
والمحاسبية
(دراسة نوعية مقارنة في الشركات المساهمة العامة الأردنية)
د.أسامة عمر جعارة
جامعة الشارقة الأوسط - عمان - الأردن

Abstract	الملخص
<p>The issue of internal control reporting has recently been of considerable interest to the accounting profession, and has generated significant controversy, between the auditors accountants and users of financial reports, some of them have suggested that such reporting can serve to enhance internal control, and help to overcome the problems of financial reports.</p> <p>The aim of this paper is to provide an empirical evidence relevant to the debate about internal control reporting, through the comparison between a population of companies have or had prior internal control reports and other population of companies have not. Results indicate that the companies with management reports about internal controls have less problems than which have not the same reports. also, the number of small companies which have not a management report about internal controls, much relatively more than bigger of that companies which have a problems in it's financial reports.</p>	<p>تحتل مسألة إعداد تقارير الرقابة الداخلية باهتمام كبير في مهنة المحاسبة، وتولد عنها الكثير من الجدل بين المحاسبين والمدققين ومستخدمي التقارير المالية، ويرى البعض منهم أن إعداد تقارير رقابية يمكن أن يعمل على تحسين الضوابط الداخلية ويساعد على حل المشكلات الرئيسية في التقارير المالية.</p> <p>تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أدلة تجريبية ذو علاقة بالجدل الدائر حول إعداد تقارير الرقابة الداخلية من خلال المقارنة بين مجموعة من الشركات التي تملك تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية، ومجموعة من الشركات الأخرى التي لا تملك مثل هذه التقارير، وتشير النتائج إلى أن الشركات التي تعد تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية لديها مشاكل أقل من الشركات التي لا تمتلك مثل هذه التقارير.</p> <p>كما تشير النتائج أيضاً إلى أن عدد الشركات الصغيرة التي لا تُعد تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية أكبر بكثير نسبياً من تلك الشركات الكبيرة التي لديها مشاكل في إعداد التقارير المالية.</p> <p>الكلمات الدالة: التقارير الإدارية، الضوابط الداخلية، التقارير المالية، التدقيق، المشاكل.</p>

المقدمة

ينظر إلى عملية التدقيق الداخلي على أنها أداة رقابية مهمة، وطريقة عادلة وموضوعية لتقييم البيانات المدونة في السجلات المالية، وعند القيام بهذه المهمة عادة ما يتم اختبار صدق وكفاءة تنظيم البيانات المحاسبية وضوابطها الإدارية، والتي تعتبر وثائق قانونية لا يمكن إهمالها، فمن خلالها تتحدد درجة الدقة والضبط، ومدى ما تعكسه القوائم المالية من نتائج الأعمال التي قامت بها الشركة خلال فترة زمنية معينة. وغالباً ما ينظر إلى عملية التدقيق علاوة عن كونها أداة رقابية على أنها وسيلة أو أسلوب يجبر الشركة وإدارتها على توخي الحذر والتحلي بالأمانة من جانب الموظفين لحماية الموارد المالية التي بحوزتهم أو تقع ضمن مسؤوليتهم، وهكذا نفهم أن المراجعة والتدقيق هو أداة فعالة لتحقيق الرقابة المالية والإدارية معاً. حيث ترتبط دقة نتائجها والاستفادة منها بمدى استخدامه الشركات للضوابط الداخلية (المحاسبية والإدارية) عند إعدادها للتقارير المالية الدورية.¹ إن

أهمية التقارير المالية تكمن في أن مستخدموها من المساهمين والدائنين وكذلك إدارة الشركة، لا يضعون ثقتهم الكاملة ببياناتها ويشككون في أن بعضها لا تحكمه ضوابط إدارية أو محاسبية كافية، والدليل على ذلك كثرة التساؤلات والاستفسارات التي يطرحونها سعياً وراء الحصول على معلومات وثيقة ودقيقة، بالإضافة إلى أن العديد من الشركات تقوم بتعديل أرباحها حتى بعد إصدار تقاريرها المالية، وطالما أن الرقابة الداخلية تتصف بهذا الدور والأهمية فإنها تعتبر في ذات الوقت أداة ضبط أساسية لجميع الأدوات الرقابية الأخرى. وتبعاً لذلك قد يكون من الضروري تعديل بعض الأدوات الرقابية المستخدمة في إعداد التقارير المالية ووضع ضوابط جديدة. وعند حدوث انحرافات فإن من مهام قسم التدقيق الداخلي اقتراح التوصيات المناسبة لضمان الالتزام بالمعايير بما في ذلك وضع ضوابط (معايير) جديدة أو تطوير ما هو موجود منها فعلاً. إن خلق الظروف المناسبة في البيئة الداخلية للشركة لتحقيق أعلى درجة من تفويض الصلاحيات يساعد المدير التنفيذي ورؤساء الأقسام المحاسبية على العمل بطريقة أكثر دقة وفعالية، ذلك أن تفويض الصلاحيات واللامركزية لا يعني غياب المركزية في إعداد التقارير المالية، لأنها تبقى مجالاً مفتوحاً لاستمرار التأكد من فعالية الضوابط الموضوعية واقتراح سبل تطويرها².

لقد حظيت مسألة الضوابط الداخلية وإعداد التقارير الإدارية حولها بأهمية خاصة بالنسبة لمهنة المحاسبة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي ما زالت تداعياتها مستمرة حتى الآن في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأخرى المتقدمة والنامية، ولدى الجهات التشريعية والتنظيمية. وعلى سبيل المثال تناولت الجهات التشريعية خلال جلسات الاستماع العامة حول مهنة المحاسبة العامة عن سبب عدم طلب هيئة الأوراق المالية من الشركات العامة إدراج التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية في البيانات المالية المدققة³، وعقب ذلك مباشرة أوصت الهيئة الوطنية الأمريكية الإدارية حول الضوابط الداخلية في تقاريرها المالية السنوية.

وقد أشار⁴ إلى أن بعض الدراسات قدمت أدلة تجريبية حول دور التدقيق الداخلي في مساعدة الإدارة على إعداد التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية، إلا أن الدراسات التي سبقت لم تتطرق إلى العلاقة بين وجود أو عدم وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية من ناحية وجوده إعداد التقارير المالية.

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتعرض التقارير الإدارية والمالية التي تصدرها الشركات لانتقادات ومشكلات متكررة من جانب مستخدميها، تتعلق في معظمها بمدى الثقة والمصداقية في بياناتها واحتمالات التلاعب في عرضها وتقديمها، إلى حد النظر في اعتبار بعضها تقارير احتيالية في جانب واحد أو أكثر من جوانب إعدادها. ويعزى ذلك إلى عدم قيام الشركات بإعداد التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية. وبالرجوع إلى

مقدمة هذه الدراسة وإطارها النظري نجد هناك مناقشات دالة على أهمية إعداد التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية (الإدارية والمحاسبية) لتجنب المشكلات التي تواجهها عملية إعداد التقارير، خصوصاً وأن هيئة الأوراق المالية الأردنية لا تلزم الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم بتضمين تقاريرها للضوابط الداخلية. وفي ظل بيئة إعداد التقارير المالية هذه تصدر التقارير حول الضوابط الداخلية بصورة طوعية من قبل الشركات، وهكذا ينشأ لدينا فئتين من الشركات: الأولى تصدر تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية، والثانية: لا تفعل ذلك.

وبالتالي فإن الباحث يطرح السؤالين الآتيين: هل هناك علاقة بين وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية وغياب مشاكل إعداد التقارير المالية؟ وهل يوجد تأثير لحجم الشركة فيما يتعلق بوجود تقارير إدارية حول الضوابط الإدارية؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أن العديد من الشركات تكتشف وجود مشكلات وعيوب متكررة في إعداد تقاريرها المالية، والتي يصعب تداركها بعد صدورها، مما يثير عدد من التساؤلات والشكوك من قبل مستخدميها حول فوائدها، والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم، وحيث أنه من النادر العثور على دراسات أردنية عالجت مشاكل إعداد التقارير المالية من هذه الزاوية، فإن هذه الدراسة جاءت لتؤكد أهمية إصدار التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية، وتحفيز هيئة الأوراق المالية إلى إلزام الشركات الأردنية بوضع النظم الرقابية فيها بالتركيز على هذا الموضوع لتجعل من التلاعب والاحتيال في إعداد التقارير المالية والمحاسبية عملية سليمة خالية من المشاكل.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أدلة ذو علاقة بالجدل الدائر حول إعداد تقارير رقابية داخلية وفحص العلاقة بينها، وبين مشاكل إعداد التقارير المالية والإدارية حول الضوابط الداخلية في البيانات المالية المدققة، والتحقق مما إذا كان وجود تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية سيحد من استمرار وجود مشاكل في إعداد التقارير المالية. أما الدافع وراء سعي الباحث لتحقيق هذا الهدف، فهو الجدل المستمر الذي يحيط بمسألة إعداد التقارير المالية لدى العديد من هيئات القطاع الخاص والجهات التنظيمية والتشريعية. ومن بين الأهداف الأخرى التي تسعى إليها الدراسة هو مساعدة الشركات على التخلص من مشاكل إعداد التقارير المالية التي تواجهها أثناء وبعد إصدارها، بالإضافة إلى وضع أساس لمزيد من الدراسات اللاحقة حول هذا الموضوع.

فرضيات الدراسة

وانطلاقاً من مشكلة الدراسة والتساؤلات التي تطرحها، وما ستكشف عنه الدراسات التي تطرقت لهذه المشكلة، والتعليقات الأخيرة لمستخدمي التقارير المالية في القطاع الخاص والجهات التنظيمية والقانونية، فقد قام الباحث باختيار عينة من

الشركات التي لديها مشاكل في إعداد التقارير، وعينة أخرى من الشركات التي لا يوجد لديها مشاكل، والمقارنة بينهما، ومن ثم اختبار الفرضيات التالية:
HO₁: يوجد تأثير لحجم الشركة فيما يتعلق بوجود تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية في التقارير المالية.
HO₂: توجد علاقة بين وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية وغياب مشاكل إعداد التقارير المالية.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي: المقارن⁵. للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لتحليل النتائج، واثبات مدى صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، بالنظر إلى ملائمتها لأهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة والعينة المختارة

تم تحديد مجتمع الدراسة بعدد الشركات في ملف نظام المحاسبة الآلي في هيئة الأوراق المالية الأردنية في نهاية السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 والبالغ عددها 274. وقد تم اختيار عينة بالطريقة العشوائية البسيطة بلغت 114 شركة تعد ولا تعد تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية وجميعها تواجه مشاكل في إعداد التقارير المالية، وقد تم تقدير العينة على أساس متوسط السنوات الأربعة 2006-2009 للشركات المسجلة في الملف وبلغت النسبة في هذه الحالة 26.5% وهي نسبة ممثلة. وقد أظهر الفرز وجود 12 شركة فقط من أصل 114 (أي 10.5%) كان لديها تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية في البيانات المالية ذات العلاقة (انظر التقرير أ في الجدول (2)).

وقد استثنينا عند اختيار العينة الشركات التي تحدث فيها التصحيحات لأسباب لا تتعلق بالمشاكل المقصودة، مثل التغيير في الطرق المحاسبية كإدخال أفكار جديدة، أو الاستغناء عن طرق أخرى قديمة وغيرها، أما بالنسبة لمفردات العينة فقد اشتملت فقط على الحالات التي تحدث فيها تصحيحات بسبب الأخطاء أو عدم الانتظام، وهذه الحالات تطرح المشاكل المتعلقة بالرقابة الداخلية.

حدود الدراسة

- **حدود مكانية:** تقتصر هذه الدراسة على عينة مختارة من الشركات التي حدث فيها تصحيح على بياناتها المالية بسبب الأخطاء أو عدم الانتظام خلال الأعوام المالية الأربعة الماضية من 2006-2009 والمسجلة لدى هيئة الأوراق المالية.
- **حدود بشرية:** المدراء التنفيذيين، رؤساء أقسام المحاسبة، المسؤولين عن إعداد التقارير المالية والمدققين.
- **حدود زمنية:** سنتحدد نتائج هذه الدراسة خلال عام 2010.

التعريفات الإجرائية

- **الضوابط كأداة للرقابة الداخلية:** هناك نوعين من الضوابط من حيث علاقتها بإعداد التقارير المالية، الأولى: الضوابط الداخلية التي لا ترتبط بإعداد التقارير المالية، مثل ضوابط جودة المنتج، أو ضوابط صيانة الآلات أو ضوابط السلوك... الخ، الثانية: الضوابط الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية، ويمكن هنا التمييز أيضاً بين نوعين آخرين من الضوابط:
 - أ- ضوابط المحاسبة الداخلية مثل قسم التدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وغيرها، والتي تؤثر على جودة إعداد التقارير المالية.
 - ب- الضوابط الأخرى مثل: تطوير نظم المحاسبة، إلغاء بعض القواعد المحاسبية القديمة وغيرها. وعموماً يمكن تعريف الضوابط الداخلية بأنها كافة الإجراءات أو المعايير المستخدمة التي تحول أو تمنع وقوع مشاكل في إعداد التقارير المالية أو التلاعب ببياناتها أو ممارسات فاسدة في تحريف بياناتها بقصد الخداع والتضليل.
- **التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية:** وهي التقارير التي تحدد أنواع الضوابط المستخدمة من قبل الشركة مثل قواعد السلوك، تدريب الموظفين، السياسات، اعتبارات المنفعة والتكلفة وغيرها.
- **الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة:** تم تعريف الشركة الكبيرة في هذه الدراسة بأنها الشركات التي تبلغ أصولها أكثر من عشرة ملايين دينار، والشركات الصغيرة أقل من عشرة ملايين دينار.
- أدوات الدراسة وأسلوب العمل**
 - من أجل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات فقد تم اعتماد الأدوات وأساليب العمل الآتية:
 - بخصوص الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب النظري اعتمد الباحث على الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدراسات السابقة في مجال البحث، وبيانات نظام بحث المحاسبة الآلي في هيئة الأوراق المالية.
 - **المقارنة بين عينتين، الأولى:** من الشركات التي تواجه مشاكل في إعداد تقاريرها المالية مع العينة الثانية: من الشركات التي لا تواجه مشاكل في إعداد تقاريرها، واختبار ما إذا كان لدى الشركات التي تواجه مشاكل في إعداد تقاريرها المالية، تقارير حول الضوابط الداخلية في بياناتها المالية السابقة ومعرفة ما إذا كان لوجود هذه التقارير علاقة بجودة التقارير المالية التي تصدرها.
 - **المعايير (الضوابط)** التي تطبقها هيئة الأوراق المالية، وقد تم التعرف على مدى الالتزام بتطبيقها من جانب الشركات من خلال إصدارات تطبيق المحاسبة، والتدقيق خلال الفترة من 2006-2009، وقد وجد أن تلك الشركات خالفت أنظمة ومعايير هيئة الأوراق المالية لعدة فترات، فقد أمكن التعرف على الشركات التي قامت بتصحيح أرباحها المبلغ عنها سابقاً من

البحث عن كلمة رئيسية في ملفات التقارير السنوية في نظام بحث المحاسبة الآلي.

- **التقارير السنوية:** قام الباحث بفحص التقارير السنوية للعينة التجريبية للشركات التي تواجه مشاكل، للتحقق من وجود تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية لديها التي تطبق معايير هيئة الأوراق المالية، وتم اختبار السنة الأولى التي حدثت فيها مشاكل. وبالنسبة للشركات التي صححت الأرباح المبلغ عنها سابقاً، فقد تم اختيار التقرير السنوي للسنة المنتهية مباشرة، ولغايات المقارنة فقد تم استخدام عينة رقابة من الشركات التي تم الحصول عليها من ملفات التقارير السنوية لملف نظام بحث المحاسبة الآلي امتدت على طول فترة الأربعة سنوات، وباستخدام " تمثيل الإدارة" ككلمة بحث رئيسية، أمكن تحديد عدداً من الشركات التي تملك تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية، وبالنظر إلى العدد الصغير للشركات التي تواجه مشاكل مقارنة مع إجمالي العينة من الشركات التي لا تعاني من ذات المشاكل في كل ملف، ولم يقم الباحث بحذف الشركات التي لديها مشاكل من العينة الإجمالية. ولانخفاض احتمالية وجود تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية لدى الشركات التي لديها مشاكل، فإن الاعتقاد يميل نحو فهم أهمية التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية في الشركات التي ليس لديها مشاكل. وقد أمكن بهذا الأسلوب من العمل العثور على الاختلاف بين العينتين من الشركات التي لديها مشاكل والتي ليس لديها مشاكل.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم اختيار الأساليب الإحصائية البسيطة لمعالجة بيانات الدراسة بما يتلاءم وأهدافها، بغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف واختبار فرضيتها، ولم يجد الباحث ضرورة لاستخدام تحليلات إحصائية إضافية، فقد اقتصرَت الدراسة على استخدام الأساليب التالية فقط:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- المقارنة بين بيانات عينتين من الشركات.
- المقارنات ثنائية المقدار.

الإطار النظري للدراسة

تعتبر الرقابة الداخلية ذات مفهوم واسع النطاق، يدعمها نوعين من الضوابط الداخلية ذات العلاقة بإعداد التقارير المالية من ناحية والضوابط الأخرى من ناحية أخرى، لذلك يستخدم مصطلح الرقابة الإدارية أحياناً لوصف الضوابط الخاصة بالمهام التشغيلية مثل ضمان جودة المنتج، صيانة الآلات، تقييم الأداء، وغيرها، ولكنها لا ترتبط بالضرورة بإعداد التقارير المالية. وفي سياق الضوابط الداخلية الخاصة بإعداد التقارير المالية، يمكننا التمييز أيضاً بين ضوابط المحاسبة الداخلية، وضوابط أخرى، كما يجب أن يتوفر لدى كافة الشركات ضوابط محاسبية داخلية كافية وفاعلة بغية الالتزام بقوانين مكافحة الفساد.

وتتعامل ضوابط المحاسبة الداخلية التي يقتضيها قانون مكافحة الفساد مع أربعة عناصر: (1) تفويض المعاملات (ح) تسجيل المعاملات (3) حماية الأصول (4) التحقق الدوري من قيمة الأصول المسجلة.

وفي هذا الشأن أشارت اللجنة الوطنية الأمريكية الخاصة بإعداد التقارير المالية الاحتمالية⁶ إلى أن الضوابط التي تؤثر مباشرة على إعداد التقارير المالية تتضمن أكثر من ضوابط المحاسبة الداخلية، فهي تشمل أيضاً عناصر لا تعتبر بشكل عام جزءاً من ضوابط المحاسبة الداخلية مثل قسم التدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وأشارت الهيئة إلى أن عناصر الرقابة تلك وكافة العناصر الأخرى لبيئة الرقابة بشكل عام إلى جانب ضوابط المحاسبة الداخلية أنها تشكل في مجموعها "الضوابط الداخلية" التي تحول دون وقوع مشاكل في إعداد التقارير المالية. ومن الطبيعي وجود درجات من التباين في الضوابط الداخلية التي تطبقها الشركات، عدا ضوابط المحاسبة الداخلية التي يقتضيها قانون مكافحة الفساد.

وقد يكون هناك تباينات جوهرية في الأهمية التي توليها الإدارة العليا لموضوع الضوابط الداخلية، ويمكن لهذه التباينات في فكر الإدارة العليا أن يكون لها دور في التأثير على الأهمية المصاحبة للضوابط الداخلية في الشركة، وتشكل عنصراً هاماً في بيئتها الرقابية، فقد أشارت لجنة (Treadway) إلى أن فكر الإدارة السائد في بيئة وثقافة الشركة التي يتم فيها إعداد التقارير المالية هو أهم عامل يسهم في نزاهة إعداد التقارير المالية، ولكن إذا كانت الإدارة غير صارمة في تطبيق ضوابطها الداخلية فإنها ستكتفي بما هو موجود حالياً، مع أن هذه الضوابط أوسع نطاقاً من ضوابط المحاسبة الداخلية، وحول هذه الفكرة نجد أن جزءاً كبيراً من التقارير الإدارية يناقش باستمرار القضايا المتعلقة بلجان التدقيق الداخلي وخاصة ضوابط إعداد التقارير المالية، ولكن بدرجات متفاوتة من التفصيل مثل قواعد السلوك، وتدريب الموظفين، والسياسات، واعتبارات التكلفة والمنفعة وغيرها، كما نجد جزءاً قليلاً من الشركات التي قامت بتقييم ضوابطها الداخلية وفقاً لمعايير محددة ووجدت أن تلك الضوابط كانت فعالة.

وقد فسّر⁷ هذا الاختلاف بين الشركات حول فاعلية الرقابة الداخلية سببه الرئيسي هو الإدارة اعتقاد بأنه يزيد من مسؤوليتها القانونية، ومن وجهة نظر الباحث هناك طريقتان يمكن من خلالهما للتقارير الإدارية تحسين الضوابط الداخلية هما:

1- زيادة وعي الرئيس التنفيذي والموظفين المختصين بالرقابة الإدارية، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى اهتمام أكبر بالضوابط الداخلية بشكل عام والإجراءات المحددة للوصول إلى ضوابط أفضل، وكانت هذه الطريقة التي تبنتها الهيئة الوطنية الأمريكية بشأن التقارير المالية الاحتمالية (لجنة Treadway) عندما أشارت إلى أن توقيع الرئيس التنفيذي على تقرير

الإدارة قد يزيد من وعيه بمسؤولياته عن البيانات المالية والرقابة الداخلية عليها، وبالمثل فإنّ تواقع مدير المحاسبة أو المدير المالي سيوضح دورهما في عملية إعداد التقارير المالية ومسؤوليتهما عنها⁷.
التزام الإدارة العليا بتقديم مؤشرات تتعلق بالضوابط الداخلية، تساعد في إعداد التقارير الإدارية، وإيصال فكر الإدارة العليا لذوي الاختصاص في كافة المستويات التنظيمية حول بيئة الرقابة المرغوبة داخل الشركة.
إنّ هذه الإجراءات قد تؤدي إلى عمل ضوابط داخلية أفضل، وإلى تحسين في أنظمة الرقابة الداخلية الحالية، وتجعل من عملية التلاعب بإعداد التقارير المالية أكثر صعوبة. ولكن بعض الشركات تحاول تجنب التكاليف المصاحبة للتقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية باعتبار أن مثل هذه التقارير ليست إلزامية، على عكس الشركات التي تظهر التزامها بالرقابة الداخلية من خلال إصدار التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية. وخلاصة هذه المناقشات هو أنه في حالة غياب أي دليل تجريبي حول العلاقة بين وجود تقارير رقابية حول الضوابط الداخلية وغياب الرقابة الداخلية الخاصة بالمشاكل فقد يكون هناك شك في وجود فائدة من هذه التقارير، وإذا توفر الدليل بالنسبة لأي شركة فإن تقاريرها تعتبر مفيدة وذات ثقة عالية بالنسبة لصانعي السياسات، خاصة فيما يتعلق بإلزام الشركات إصدار تقارير إدارية حول ضوابطها الداخلية. ويوضح الجدول التالي (1) التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية:

الجدول (1) التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية

التقرير أ: وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية

(*)	2.74	عدد الشركات في ملف نظام بحث المحاسبة الآلي الوطني لعام 2009 (مع السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009)
	90	عدد الشركات التي تتضمن تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية
(%89.6)	80	نشاطات لجنة التدقيق
(%88.0)	79	مفهوم الضمان المعتدل
(%80.9)	73	حماية الأصول
(%76.3)	69	نتائج التدقيق الداخلي
(%74.5)	67	موقع من قبل الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير المالي الرئيسي
(%60.9)	54	تفويض وتسجيل المعاملات
(%41.0)	37	اعتبارات المنفعة مقابل التكلفة للرقابة الداخلية
(%40.2)	36	تدريب الموظفين والسياسات المكتوبة
(%26.3)	24	قواعد السلوك والأخلاقيات
(%7.4)	07	بيان بأن "الضوابط الداخلية نافذة من نهاية السنة المالية"
(%3.4)	03	"الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل" المذكور كمعايير لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية

(!) المصدر : موقع هيئة الأوراق المالية www.jsc.gov.jo

(* تشمل القطاعات التالية: الصناعية 76 شركة، الخدمات 155 شركة ، التأمين 27 شركة، البنوك 16 شركة

وفي الأردن يتركز الجدل في الوسط الأكاديمي حول إعداد التقارير المالية في الشركات الأردنية حول مسألتين، الأولى تتعلق بالمسؤولية القانونية للمدققين تجاه مستخدمي هذه التقارير^{8، 9، 10}. والثانية: حول الرقابة الداخلية والضوابط المستخدمة عند إعداد التقارير المالية^{11، 12، 13}.

وجهة النظر الأولى حول المسألة الأولى هي أن التحديد الأمين للمسؤولية القانونية للمدقق قد يؤدي إلى تحقيق العدالة لكافة الأطراف ذات العلاقة من خلال توفير نفس الحماية ضد المسائلة القانونية للمدققين مثلما الحال مع باقي الملاك في مجالات الأعمال، والمهنيين، وهذا ما يساعد أيضاً في التأكيد على بقاء المهنة واستمرارها من خلال تشجيع أفراد جدد على الانضمام إليها، ويستطرد¹⁴ أن معظم أدبيات المحاسبة والتدقيق أوضحت أن مسؤوليات المدقق تشمل المسؤولية التأديبية والجنائية والقانونية، ويختم المصدر السابق وجهة نظره بالإشارة إلى أن المسؤولية القانونية للمدقق تشغل تفكير واهتمام المهنة والمدققين نتيجة لما يجلبه تعرض المدققين لهذه المسؤولية من خسائر ومن تراجع سمعتهم. أما¹⁵ فقد توصل إلى أن هناك تأثير لإهمال المدقق في القيام بواجباته المهنية ومستوى أدائه المهني. ويناقش¹⁶ مدى تطبيق ضوابط التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الأردنية، وقد توصل إلى وجود ضعف في تطبيق هذه الضوابط، أما¹⁷ فقد ردّ أن هناك علاقة إيجابية ضعيفة بين المدقق وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، ومن هذه المناقشات المستمرة حول جودة البيانات المالية والمحاسبية يمكن اشتقاق وجهتي نظر، الأولى: تحمل المسؤولية عن نتائج التدقيق والمشاكل في إعداد التقارير المالية والمحاسبية على المدققين والثانية: تلقي بالمسؤولية على إدارة الشركة وضعف نظام الرقابة الداخلية فيها.

أما وجهة النظر الثانية فتري أن عدم التزام الشركات بتطبيق الضوابط الداخلية على عملياتها المحاسبية التشغيلية وعدم وجود آلية لنظام رقابي محاسبي منذ البداية يمكن أن يعقد إلى درجة كبيرة عمل المدقق المالي والمحاسبي ويجعل من مهمته عملية بالغة الصعوبة، باعتبار أن المدقق يعتمد على المعايير الداخلية التي تضعها الإدارة والتي لا يعرف إن كان يلتزم أو لا يلتزم بها. ويعتبر التدقيق التشغيلي أداة فعالة من أدوات الرقابة الإدارية تستخدمها الإدارة للاطمئنان على أن عمل المدققين الداخليين وحساباتهم تعكس الحقائق، حيث يقيمون بدورهم السياسات والإجراءات واستخدام السلطة، وجودة الأداء الإداري، وفاعلية الطرق المستخدمة¹⁸ ولكنهم أي المدققين الداخليين لا يملكون القدرة على التأثير في هذه العناصر لأسباب تنظيمية. ناهيك أيضاً عن عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي التي تضعها هيئة الأوراق المالية الأردنية، ولا تضع جزاءات قانونية لمساءلتهم ، وهكذا تظل عملية تضمين التقارير المالية والمحاسبية تقارير إدارية

حول الضوابط الداخلية المستخدمة عملية طوعية من جانب كافة الشركات. وفي هذا السياق يجب أن يكون لدى كافة الشركات المساهمة العامة ضوابط محاسبية داخلية فاعلة كما ذكر من قبل¹⁹ بغية الالتزام بقانون الممارسات المحلية والأجنبية.

الدراسات السابقة

- دراسة²⁰، هدفت إلى بيان أهم العوامل المؤثرة في قبول مفهوم التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من خلال دراسة المدخل السلوكي للقيام بعمليات التدقيق الداخلي كمنهج مقترح للتغلب على معوقات هذه المهنة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية وجود نشاط تدقيق داخلي في هذه الشركات، حيث بلغت نسبة الشركات التي يوجد فيها نشاط تدقيق داخلي 36% والتي لا يوجد فيها ذات النشاط 64%.

- دراسة²¹، هدفت إلى التعرف على تجربة جامعة مؤتة في تطبيق إجراءات الرقابة الإدارية الداخلية على نشاطات الجامعة من حيث ضبط الإنفاق العام وإجراءات العمل ودرجة التقيد بالأنظمة والتعليمات النافذة في الجامعة فيما يتعلق بالقرارات ذات الأثر المادي، وما إذا كان دور الرقابة الداخلية مقتصرًا على التدقيق المالي أم يتعداه إلى التحقق من مطابقة الخطط والسياسات المرسومة مع أداء الأفراد. وقد أظهرت الدراسة أن الرقابة الداخلية في جامعة مؤتة تتركز على التدقيق المالي بشكل كبير، وعلى التدقيق الإداري بشكل أقل، كما بينت أن توقيت عملية التدقيق وأسلوبها يؤخران سير العمل في الأجهزة المختلفة ويعرقلانه.

- دراسة²²، هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق ضوابط التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، وكذلك استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق ضوابط التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة حيث كانت النسبة 58.6%، أما أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق ضوابط التدقيق الداخلي فهو عدم وجود إلزام قانوني بتطبيقها.

- دراسة²³، هدفت الدراسة إلى تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية، وأثر تقييم مدقق الحسابات الخارجي بنظام الرقابة الداخلية على فاعلية هذا النظام، وخلصت الدراسة إلى أن الجامعات الخاصة تهتم بالإجراءات الرقابية المتعلقة بالأمور النقدية بالدرجة الأولى، كما أن هناك علاقة إيجابية ضعيفة بين المدقق الخارجي وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

- دراسة²⁴، هدفت إلى تحليل دور معايير المحاسبة الدولية في تقليص فجوة التخلخل الأخلاقي التي تحكم العلاقة بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح لدى الوحدة المحاسبية، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: أن يكون للجمعيات المهنية دور أساسي في الرقابة والإشراف على مدى التزام الشركات

بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في أنظمتها المحاسبية، وتكييف أوضاعها بما يساعد في استخدام تلك الضوابط في ضبط حركة العمليات المالية لديها.

- دراسة²⁵، هدفت إلى التحقق من مدى التزام وحدات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الإلكترونية، ويتضمن ذلك: المتطلبات الإدارية والقانونية، ومتطلبات الأمن والحماية التكنولوجية، كما توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة الداخلية الإدارية والتكنولوجية ومتطلبات الأمن والحماية ومدى الالتزام بالرقابة على أنشطة التجارة الإلكترونية.

- دراسة²⁶، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات وفحص العلاقة بين درجتي متانة الأنظمة وبين حجم الشركات من حيث رأس المال وعدد العاملين.

وخلصت الدراسة إلى وجود فرق واضح بين درجة فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية ودرجة فعالية إجراءات الرقابة الداخلية الإدارية وكذلك وجود علاقة قوية بين النظامين المحاسبين والإداري من ناحية وحجم الشركة من الناحية الأخرى. كما تفقر الشركات المذكورة إلى وجود وصف وظيفي مكتوب للوظائف، بحيث لا تستطيع أي جهة تحديد الموظف الذي تقع عليه المسؤولية عند وقوع الخطأ أو التلاعب، وكما بينت الدراسة أيضاً إلى أن دائرة التدقيق غير موجودة في أغلب الشركات الصناعية.

- دراسة²⁷ هدفت إلى دراسة الأبعاد والآثار المترتبة على قيام معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية بتحديث وتعديل قائمة معايير التدقيق الداخلي في ديسمبر عام 2000 على كل من الإدارة والمدققين الداخليين والمستثمرين. وقد توصلت الدراسة إلى أن المهام المختلفة المناطة بهم تدخل ضمن الإطار العام لنظم الرقابة الداخلية التي يهتم المدققون الخارجيون بتقييمها قبل اختبارها، إن هذا الرأي سيؤثر على مستوى الثقة بجودة أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي والإداري.

- دراسة²⁸، هدفت إلى التعرف على واقع وطبيعة التدقيق الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وقد أظهرت الدراسة أن 25% من المدققين الداخليين يرفعون التقارير إلى المدراء الماليين وليس إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وهما الجهتان التي أوصى بنك الاحتياطي الفدرالي بأن ترفع إليهما تقارير التدقيق الداخلي، كما بينت الدراسة أن بعض المؤسسات المالية الأمريكية لا تستخدم وظائف التدقيق الداخلي نهائياً.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على أهمية الرقابة الداخلية وبعضها الآخر ركز على التدقيق الداخلي في مختلف المؤسسات، كما أنها ركزت على العوامل التنظيمية المؤثرة على دور المدققين الداخليين في تحسين أدائهم التشغيلي،

ويظهر من الدراسات السابقة أن المشكلات التي تواجهها الشركات في إعداد تقاريرها المالية هي مشكلة عالمية، ولا تقتصر فقط على الشركات الأردنية، لكنها لم تنطرق حول فكرة ما إذا كان لتضمين التقارير المالية تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية تأثير فعلي على تخفيف مشكلات التقارير المالية والمحاسبية أم لا، وما إذا كانت تحد من التلاعب والفساد الأخلاقي في إعدادها، وهذا ما يميز هذه الدراسة التي تناولت المشكلة انطلاقاً من هذه الفكرة عن غيرها من الدراسات السابقة الأخرى.

نتائج الدراسة وإثبات الفرضيات

يشير الاختبار ثنائي المقدار إلى أن الفرق في مقدار المشاكل في شركات عينة ملف نظام المحاسبة الآلي التي لديها تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية تعتبر كبيرة من الناحية الإحصائية (نسبة $0.005 > *$).

ويشير الفرق (الخلل) في عينة ملف نظام بحث المحاسبة الآلي في هيئة الأوراق المالية إلى تأثير الحجم فيما يتعلق بوجود تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية، وعلى وجه الخصوص كما هو وارد في التقرير (أ) من الجدول 3. لقد كانت احتمالية وجود تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية أكبر من الشركات الصغيرة (نسبة $0.001 > *$). إضافة لذلك فإن الغالبية العظمى من الشركات التي تعاني من المشاكل هي من الشركات الصغيرة. وعند مقارنة الشركات الكبيرة التي تعاني من المشاكل مع مجموعة الشركات الصغيرة لتحديد ما إذا كانت احتمالية امتلاك الشركات الصغيرة لتقارير إدارية حول الضوابط الداخلية متدنية أم لا، وكما هو مشار إليها في العمود الأخير من التقرير (أ) في الجدول (3)، فقد تراوحت نسبة الشركات الصغيرة التي تملك تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية في عينة ملف نظام بحث المحاسبة الآلي حوالي 9.9% خلال الأربعة سنوات (2006-2009) أي بمتوسط 11.5%. وهذا ما يدعم وثبت الفرضية الأولى HO1.

الجدول 2_ التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية في الشركات التي تواجه مشاكل في الرقابة التقرير (أ) : عينة الرقابة في ملف نظام بحث المحاسبة الآلي:

ملف نظام بحث المحاسبة الآلي	عدد الشركات في الملف	عدد الشركات التي تتضمن تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية
2006	227	56 (22.9%)
2007	245	67 (27.6%)
2008	262	68 (26.7%)
2009	274	70 (26.7%)
المعدل	252	67 (26.5%)

(*) هذه النتائج ثابتة بغض النظر عما إذا استخدمنا متوسط المجموعة أو المجموعة الأقل لعينة الرقابة .

المصدر : هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي 2008 (بيانات معالجة)

وكما هو واضح في التقرير ب من الجدول 3 كان هناك 87 شركة لديها مشاكل بإجمالي أصول تتراوح بين 5 - 10 ملايين دينار.

التقرير ب : عينة الشركات التي تعاني من مشاكل :

طبيعة المشكلة	إجمالي عدد الشركات	عدد الشركات التي تتضمن تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية
خطة تطبيق تابعة لهيئة الأوراق المالية	64	6 (9.4%)
تصحيح البيانات التي تم إعداد تقارير بها في السابق	50	6 (12.0%)
الإجمالي	114	12 (10.5%)

المصدر: هيئة الأوراق المالية - بيانات إحصائية معالجة ملف نظام بحث المحاسبة الآلي 2009.

ولم تملك أي من الشركات الـ 87 تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية، وتشير المقارنة ثنائية المقدار للشركات الصغيرة التي تعاني من المشاكل مع متوسط عينة ملف نظام بحث المحاسبة الآلي للشركات الصغيرة التي تعاني من المشاكل والتي تملك تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية كانت متدنية جداً (نسبة > 005.0 اختبار ثنائي المقدار) ، وعلى النقيض من ذلك، يلاحظ أن 12 من أصل 27 شركة كبيرة (نسبة 44.4%) من التي تعاني من مشاكل في إعداد التقارير المالية لديها تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية في تقاريرها السنوية، وهذه النتيجة مطابقة تقريباً لنسبة الشركات الكبيرة التي تملك تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية في عينة الرقابة 44.3% ، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الثانية HO₂ . وتعتبر هذه النتيجة مهمة لأنه كان هناك من يعتقد ان التكاليف المصاحبة للتقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية أكبر نسبياً، بالنسبة للشركات الصغيرة منه للشركات الكبيرة، كما تشير النتائج إلى أن المنفعة من فرض التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية من قبل هيئة الأوراق المالية، قد تكون أكبر بالنسبة للشركات الصغيرة منها للشركات الكبيرة ، وهذه النتائج جاءت منسجمة مع رؤية هيئة تريديوي²⁹ بأن مشاكل الرقابة الإدارية قد تكون أكبر بالنسبة للشركات الصغيرة، وأن المنافع من وجود تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية ستخفف إلى حد كبير نسبياً من مشاكل إعداد التقارير المالية، واحتمالات التلاعب والفساد فيها. وهذا ما يؤكد أيضاً الفرضية الثانية HO₂ .

ملحق الجداول: الجدول (3) : تأثير الحجم على التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية
التقرير (أ) : عينة الرقابة (عينة ملف نظام بحث المحاسبة الآلي)

ملف نظام بحث المحاسبة الآلي	الشركات الكبيرة (الأصول أكثر من 10 ملايين دينار)	الشركات الصغيرة (الأصول أقل من 10 مليون دينار)	الشركات الصغيرة التي تتضمن تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية

2006	50	19	(%39.5)	177	18	(%9.9)
2007	46	21	(%46.4)	199	23	(%11.5)
2008	48	22	(%46.0)	240	31	(%13.0)
2009	45	20	(%45.0)	229	27	(%11.9)
المعدل	48	20	(%44.3)	211	24	(%11.5)

المصدر : هيئة الأوراق المالية ، بيانات إحصائية تقديرية معالجة

التقرير ب : الشركات التي واجهت مشاكل :

طبيعة المشكلة	الشركات الكبيرة	الشركات الصغيرة التي تتضمن تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية	الشركات الصغيرة	الشركات الصغيرة التي تتضمن تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية
خطة تطبيق تابعة لهيئة الأوراق المالية	11	6	53	0 (%0)
تصحيح البيانات التي تم اعداد تقارير بها	16	6	34	0 (%0)
الإجمالي	27	12	87	0 (%0)

مناقشة النتائج

فحصت هذه الدراسة العلاقة بين وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية وتقليل مشاكل إعداد التقارير المالية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة - بالنسبة للشركات الصغيرة - بين وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية وغياب مشاكل إعداد التقارير المالية. ومن غير الممكن تحديد ما إذا كانت هذه العلاقة الواردة في هذه الدراسة نتيجة سببية أو نتيجة للاختيار الذاتي. ويقصد بالاختيار الذاتي اختيار الشركة طواعية إصدار التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية هي أيضاً مقبولة بالنسبة للشركات ذات المشاكل الكبيرة المتعلقة بالرقابة ، ونتيجة لذلك، لا تشير النتائج بالضرورة إلى أن فرض التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية سيقفل من المشاكل المتعلقة بالرقابة.

وفي ظل تصور الاختيار الذاتي، فإن وعي الإدارة الرقابي هو الأساس الذي يؤدي إلى وجود تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية، وإلى الحد من مشاكل إعداد التقارير المالية بصورة متزامنة.

وحسب تصور السببية، فإن وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية يؤدي إلى مشاكل أقل في إعداد التقارير المالية، على افتراض أن السبب

يعود إلى الخطوات الإضافية الجديدة المتخذة قبل إصدار التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية ، وطبقاً لهذا التصور، لماذا تختار الإدارة طواعية إصدار التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية ؟ ومن الإجابات المعقولة عن هذا التساؤل أنه بسبب الوعي الرقابي للإدارة¹ .

ويشير نقاش السببية إلى أن فرض التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية سيؤدي إلى تقارير مالية أفضل، غير أن نقاش الاختيار الذاتي يرى أنه لن يكون هناك تحسن في الرقابة الداخلية، لأن الوعي الرقابي الأساسي يمكن أن لا يتغير، ووفق هذا التصور، يمكن أن تبقى الشركة التي لا تقوم حالياً بإعداد تقارير إدارية حول الضوابط الداخلية بدون أية تكاليف لنظام إعداد التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية دون أية تغيير على بيئة الرقابة الداخلية.

ويعتقد الباحث أن هناك من يؤيد فرض التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية إذا ما طرح للنقاش في هيئة الأوراق المالية، ويمكن أن تطرح أفكار أخرى مثل: زيادة علاقة المدقق مع التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية، وأن يصدر المدقق تقريراً حول ذلك، وإقناع المدقق الذي سيكون قلقاً من ممارسة هذه المسؤولية الإضافية، بتعين على الشركة أن تتخذ بعض الخطوات الجديدة الإضافية، نحو توثيق الالتزام ضمن مستوى معين من الرقابة الداخلية والذي ينبغي أن يكون مقبولاً من المدقق.

ويجبر هذا الأمر الإدارة إلى أن تكون أكثر وعياً بالرقابة وبالتالي يؤدي إلى عدد أقل من مشاكل إعداد التقارير المالية، وبكلمات أخرى، لا يمكن للشركات التحول دون تكاليف من مجموعة شركات (عدم إعداد التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية) إلى مجموعة الشركات الأخرى (التي تقوم بإعداد التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية)، دون القيام بخطوات تزيد من الوعي الرقابي وبالتالي تحسين الرقابة الداخلية.

الخاتمة

من المحتمل أن يكون هناك مؤيدون ومعارضون حول المنافع المتوقعة من التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية ومشاكل إعداد التقارير المالية. لكن هذه الدراسة وفرت بعض الأدلة حول العلاقة بين وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية والتخفيف من مشاكل إعداد التقارير المالية، وعلى وجه الخصوص في الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولم تنطرق الدراسة إلى التحقق من التكلفة

¹ في كلا الحالتين يلاحظ أن المتطلب السابق للوجود علاقة بين وجود التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية والحد من مشاكل إعداد التقارير المالية هو أن يكون المدير واعياً رقابياً .

المرافقة لفرض التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية، وعلاقة المدقق الإضافية بهذه التقارير. ويمكن النظر إلى هذه الدراسة على أنها مبدئية ألفت الضوء على مشاكل التقارير المالية من خلال بعض البيانات ذات الصلة بالعلاقة بين التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية في الشركات ومشاكل إعداد التقارير المالية، ومن المفيد بالنسبة للدراسات المستقبلية توفير أدلة حول التكاليف المصاحبة لإعداد تقارير الرقابة الإدارية بما فيها علاقة المدقق بهذه التقارير. كما أن تحسين وعي الإدارة بأهمية التقارير الإدارية حول الضوابط الداخلية سيجعل مستخدمي التقارير المالية أكثر ثقة بقراراتهم، ذلك أن أي عمل تنقصه الرقابة منذ بدايته وحتى نهايته يظل مشكوكاً في نتائجه.

الهوامش

- 1- عباس ، علي : (2008) ، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، ص 90 - 93 .
- 2 - علي عباس ، نفس المرجع .
- 3- مجلس النواب الأمريكي 2009 .
- U.S. House of Representatives : (2009), Hearing before the subcommittee on oversight Investigation on Energy and commerce, 100-115 .
- 4- Wallance W. and G. White, (2008) , Reporting on Internal Control , Internal Auditing journal 41-42 .
- 5- العلاونة ، علي سليم : (1996) ، اساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، ط1 ، ص 34 - 35 .
- 6 -Treadway Commission ; (1987) . The National Commission on Fraudulent Financial Reporting, Annual Report, N.Y p.34-32 .
- 7- Ranghunandan K. and D. Rama : (1994) , Management August 54-59 .
- 8 - صبحي ، علاء زيد ، والذنيبات على عبد القادر : (2006) ، دراسة تحليلية لآراء المدققين والمحامين حول المسؤولية القانونية للمدقق الخارجي تجاه الطرف الثالث ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال مجلد 2 ع 1 - الجامعة الأردنية .
- 9 - الحمود، تركي وآخرون : (1992) ، فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، مجلد 1 ع 1 ، الجامعة الأردنية .
- 10 - حجبر ، اسماعيل : (2001) ، فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن - رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .
- 11 - أبو زيد ، " محمد خير " سليم : (2005) أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، ط1 ، ص 167 .
- 12- العضالبة ، علي محمد : (1992) ، الرقابة الإدارية الداخلية في المؤسسات العامة ، تجربة جامعة مؤتة ، ورقة عمل - المؤتمر الأول للإدارة ، جامعة اليرموك، الأردن - إربد .
- 13 - الشحادة ، عبد الرزاق ، وحاميدان عبد الناصر : (-) قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية ، جامعتي الزيتونة وحلب .
- 14- صبحي ، علاء زيد ، والذنيبات على عبد القادر، مرجع سابق.
- 15- حجبر ، اسماعيل، مرجع سابق.

- 16- شحروري ، محمود عبد الرحيم : (1998) ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية - رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الأردنية .
- 17 - زيدان ، زياد أمين : (2001) ، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية - رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت - الأردن .
- 18 - العمري ، أحمد محمد، وعبد الغني ، فضل عبد الفتاح (2006) ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال مجلد 2 ع 3 ، الجامعة الأردنية .
- 19- Dorothy and others : (2007) Internal Control Reports and Financial Reporting problems, American Accounting Journal . Vol.10.No.4.
- 20 - إزمقا ، تيسير أحمد : (1994) ، تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية - رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.
- 21 - العضايلة ، علي محمد، مرجع سابق.
- 22- العمري ، أحمد محمد، وعبد الغني ، فضل عبد الفتاح، مرجع سابق
- 23- زيدان ، زياد أمين، مرجع سابق.
- 24- الشحادة ، عبد الرزاق ، وحميدان عبد الناصر، مرجع سابق.
- 25- العنزي ، سامية : (2008) ، مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الإلكترونية ، من وجهة نظر المدقق الخارجي، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الخامسة ، العدد 36 ، جامعة آل البيت.
- 26- أبو علي ، أحمد عصام : (2004) دراسة بعنوان أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (إحدى مراجع هذه الدراسة : أحمد عيسى (2005) ، رسالة ماجستير بعنوان فعالية وحدات التدقيق والرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية في مدينة الخليل - جامعة الخليل - فلسطين) .
- 27- Colbert J. (2002) Furnishing a Context for Internal Audit Work CPA Journal 72 (5) 34-43.
- 28- Chutter m. and Swanger S. ; (2000) , Internal Auditing in Community Financial Institutions, Community Banker 9(7) 34-43 .
- Treadway Commission ; (1987) . The National Commission on - مرجع سابق - Fraudulent Financial Reporting, Annual Report, N.Y p.34-32 .